

الحرية الأساسية تحت الحصار في تركيا



حررت بواسطة: منة خالد

٢٢ مايو ٢٠٢١

FDHRD



الحرية الأساسية تحت الحصار في تركيا

في السنوات الأخيرة حظيت حرية الصحافة والإعلام باهتمام محلي ودولي بسبب الانتكاسات التي تشهدها الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية وغالباً ما يُعزى العلماء والسياسيون بأن التهديد الذي تتعرض له حرية الإعلام يرجع إلى صعود الحركات الشعبوية والحكومات الاستبدادية، كما أن الوباء أدى إلى انتكاسات كبيرة على الحقوق الأساسية للشعوب مثل حرية التعبير وحرية الصحافة.

تؤثر الأزمة الصحية أيضاً بشكل كبير على حرية وسائل الإعلام وذلك مع استمرار فيروس كورونا في التأثير سلبيًا على الصحة العامة والرعاية الاجتماعية والاقتصاد ، حيث استخدمت بعض الحكومات حالة الطوارئ لفرض قيود جديدة على وسائل الإعلام ، وكبح حرية التعبير ، وزيادة الرقابة على الصحافة، وقد حذر مجلس أوروبا من أن حرية وسائل الإعلام قد ساءت وسط جائحة كوفيد - ١٩. في تركيا ، حيث يستخدم الرئيس أردوغان الوضع الحالي كذريعة لزيادة التضييق على وسائل الإعلام المعارضة القليلة المتبقية ، متهمًا المعارضة بـ "شن حرب على بلادهم".

حكم حزب العدالة والتنمية تركيا منذ عام ٢٠٠٢ ، وأظهر ازديادًا للحقوق السياسية والحريات المدنية، ففي السنوات الأخيرة، واصلت الحكومة حملة قمع واسعة النطاق ضد المعارضين الحكوميين والمنتقدين والصحفيين منذ محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦. فضلاً عن ذلك ، فقد أدت التغييرات الدستورية لعام ٢٠١٧ إلى زيادة تركيز السلطة في يد الرئيس ، ومارست الحكومة أيضًا سلطتها ضد المعارضة في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٩ ، وقد أثرت جائحة كورونا (كوفيد -١٩) على الاقتصاد بالفعل، مما دفع الحكومة ومنحها الحوافر لقمع الخطاب العام والحد منه.

يأتي هذا التقرير الصادر عن ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان ردًا على تزايد مستوى القمع على حرية التعبير والصحافة من قبل الحكومة التركية ، بعنوان "الحريات الأساسية تحت الحصار في تركيا". ويتضمن نظرة ثاقبة على الوضع المتدهور لحرية الصحافة والإعلام والتعبير في تركيا ، حيث تواصل الحكومة وضع تدابير للحد من حرية المواطنين وتقييدها، ويكشف عن استغلال الحكومة للوباء لمصالحها الخاصة للتضييق على ما تبقى من الصحفيين المعارضين ووسائل الإعلام في تركيا، يناقش التقرير أولاً قمع الحكومة للصحفيين والسياق الصعب المعاصر لوجود صحافة حرة في تركيا، ويعكس الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتشديد القبضة والرقابة على وسائل الإعلام من خلال تعديل القانون رقم ٥٦٥١ ، وحظر وسائل الإعلام، وملاحقة الناشرين، وحجب المواقع الإلكترونية وأخيرًا ، يسلط الضوء على عدم قدرة المواطنين الأتراك على ممارسة حقهم في حرية التعبير بسبب خوف المواطنين من انتقام الحكومة والقيود الجديدة التي تفرضها الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي.

حرية الصحافة

تعتبر حرية الصحافة في تركيا موضوعًا حاسمًا لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، حيث تحتل تركيا واحدة من المراكز الرائدة في العالم من خلال وجود أكبر عدد من الصحفيين المسجونين، وتعتبر ثاني أكبر سجين للصحفيين في العالم بعد الصين ، وطبقاً لما أفادت به لجنة حماية الصحفيين في ديسمبر ٢٠٢٠ فإن هناك ٣٧ صحفيًا في البلاد تم سجنهم.

يتعرض الصحفيون والناشرون لمخاطر كبيرة وقيود على الحريات في النضال من أجل الحفاظ على حرية الصحافة والصحافة المستقلة ، حيث يعتبر التوقيف والاحتجاز إجراء روتينيًا تقوم به الحكومة ، وقد تم القبض على العديد من الصحفيين عام ٢٠٢٠ بسبب تغطيتهم للأعمال العسكرية التركية وعملياتها الاستخباراتية التي أجرتها في ليبيا. ، وتم أيضًا مقاضاة البعض لانتقادهم استجابة الحكومة ل (كوفيد - ١٩) في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام ٢٠٢١ الصادر عن مراسلون بلا حدود (RSF) ، وهو تقييم المنظمة لسجلات حرية الصحافة في البلدان ، او قد احتلت تركيا المرتبة ١٥٣ من أصل ١٨٠ دولة.

فيما يتعلق بملاحقة الحكومة للصحفيين أثار العاملون في صناعة الصحافة في تركيا مخاوفهم؛ حيث تخضع الصحف والصحفيون لضغوط سياسية باستمرار ، وقد مثل هذا الوضع انتكاسة للصحف المستقلة والصحفيين وخلق جوًا من الرقابة الذاتية وسط مخاوف من أن يؤدي انتقاد الحكومة إلى أعمال انتقامية.

بالإضافة إلى الظروف السلبية بالفعل حيث كان الصحفيون الأتراك يحاولون التكيف، فقد أدى الوباء إلى تفاقم الوضع مع استغلال الحكومة للأزمة لزيادة الرقابة على الصحافة. في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢١ ، وقد قامت السلطات التركية باعتقال أربعة صحفيين كما اعتقلت ٢٤ آخرين و حتى نهاية مارس ٢٠٢١، ارتفع عدد الصحفيين المسجونين ليصل إلى ٧٠ سجينًا؛ كما أفادت مواقع إخبارية أخرى مثل Jailed Journos ، بأن ٩٦ صحفيًا قد سُجنوا في تركيا بحلول مارس ٢٠٢١.

تخضع الصحافة ، ووسائل الإعلام الرئيسية، والتلفزيون، والقنوات الإذاعية إلى حد كبير لسيطرة الحزب الحاكم أو أنصار الحكومة، و قدرت منظمة مراسلون بلا حدود أن الحكومة التركية لديها السلطة لإدارة ٩٠ % من المحطات التلفزيونية الأكثر مشاهدة وأن معظم الصحف تقراً إما بشكل مباشر أو من خلال ارتباط الشركات بالمسؤولين الحكوميين أو حزب العدالة والتنمية.

فضلاً عن ذلك، تكشف التقارير أن المجلس الأعلى للإذاعة والراديو والرقابة الذي تديره الدولة، غالباً ما يفرض غرامات على مقدمي البرامج الذين ينتقدون الحكومة كوسيلة للعقاب، في حين أن الصحفيين المعارضين للنظام غالباً ما يُحرمون من تلقي بطاقات صحفية من قبل مديرية الاتصالات الرئاسية.

في عام ٢٠١٩ ، أفادت لجنة حماية الصحفيين أن تسعة صحفيين على الأقل قد تعرضوا للعنف الجسدي خارج مكان عملهم من قبل السلطات الحكومية و أن وسائل الإعلام طردت عددًا من الأفراد لخصومتهم مع الحكومة، خوفاً من إغلاق الأعمال، بينما يواجه الصحفيون المنتمون إلى ثقافات مختلفة، مثل الأكراد ضغوطًا حكومية كبيرة وقيودًا على المحتوى، حيث تم إغلاق القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية والصحف الكردية جميعها تقريباً لأسباب تتعلق بالأمن القومي، كما كشفت اللجنة أن السلطات حاکمت بعض الكتاب والناشرين بتهمة التشهير والإرهاب والانفصال.

وفي محاولة لمنع الانتقادات للحكومة، تواصل الحكومة استراتيجيتها لإسكات الصحفيين ، حيث مثل في الشهر الماضي ٤٩ صحفياً أمام المحكمة وصدرت أحكام بالسجن على ٤٨ صحفياً.

وقد أدى الخوف المتزايد من الصحفيين ومقاواة الحكومة والعنف ضد المعارضة إلى خلق بيئة قمعية صعبة للصحفيين للحفاظ على صحافة حرة مستقلة، كما أدى الوضع السياسي إلى جانب التدايعات الوبائية إلى زيادة سلطة الحكومة في قمع الصحفيين.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الصحفيين ليسوا وحدهم الذين يخضعون للمحاكمة والاحتجاز من قبل الحكومة، ولكن يتعرض لذلك المدنيين أيضاً، حيث ذكر التقرير العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ٢٠٢٠ أن "آلاف الأشخاص في تركيا واجهوا تحقيقات جنائية وملاحقات قضائية بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي".

الرقابة على وسائل الإعلام

يعكس المناخ الإعلامي في تركيا مخاوف المواطنين والإعلاميين وقلقهم، خاصة بعد محاولة الانقلاب ضد أردوغان في عام ٢٠١٦ ، وإعلان حالة الطوارئ ، وفي السنوات التي تلت ذلك ، تم اعتقال آلاف الموظفين العموميين والأكاديميين والكتاب والصحفيين، كما حظرت الدولة المئات من وسائل الإعلام وحاكمت مئات المدنيين لمتعمهم بحقوقهم الإنسانية الأساسية، وهو التعبير بحرية عن وجهات نظرهم.

كانت الرقابة على وسائل الإعلام واضحة في تركيا منذ سن قانون الإنترنت رقم ٥٦٥١ في عام ٢٠٠٧ ، ورغم ذلك، كان انتهاك الحكومة لحقوق الإنسان واضحاً في السنوات الأخيرة، ففي عام ٢٠٢٠ واصلت الحكومة توسيع محاولاتها للحد من حرية التعبير والسيطرة على مواقع ومنصات الأخبار على الإنترنت من خلال اتخاذ خطوة أخرى في إحكام قبضتها على وسائل التواصل الاجتماعي. ، وقد قام البرلمان التركي في يوليو ٢٠٢٠ بتعديل قانون الإنترنت رقم ٥٦٥١ ، والذي يهدف في البداية إلى منح الحكومة السلطة القانونية لحظر المحتوى المشترك على الإنترنت من خلال قرار إداري أو من خلال حكم محكمة، ويطلب مزودي الشبكات الاجتماعية (SNP's) بإزالة المحتوى الذي لا يمكن الوصول إليه والذي تم نشره على منصاتهم.

مع التعديل الجديد، تم إقرار لوائح وفرضت عقوبات جديدة، حيث يتطلب التعديل الجديد أن يكون لشركات التواصل الاجتماعي الأجنبية التي لديها أكثر من مليون مستخدم يوميًا ، مثل Facebook و Youtube و Twitter ممثل محلي رسمي في تركيا للرد على مطالب السلطات التركية، يكونون مسؤولين عن الامتثال لمطالب الحكومة والأفراد بحظر أو إزالة المحتوى المنشور على منصاتهم والذي يعتبر مسيئاً.

يسمح التشريع في نهاية المطاف للحكومة بمزيد من السيطرة على المحتوى المشترك عبر الإنترنت في العديد من وسائل الإعلام ، والذي جاء به أنه يجب على الشركات الرد على السلطات، وإن لم يتم ذلك ، ستقوم الحكومة بفرض عقوبات على الشركات تصل إلى ٧٠٠ ألف دولار، كما يطلب القانون الشركات بإزالة المحتوى المحدد خلال ٤٨ ساعة إذا طلبت ذلك، وإلا ستقوم الحكومة بإخضاع الشركات التي لا تمتثل لذلك لغرامات وقيود على أنشطتها.

اعتبر النقاد القانون رقم (٧٢٥٣) ابعديل بالقانون رقم (٥٦٥١)، قانوناً مناهضاً لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث جاء بالقانون مجموعة من العقوبات تتمثل في أنه إذا فشل مقدمو الشبكات الاجتماعية في تعيين ممثل خلال ٣٠ يوماً من إشعار هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTA) ، ستقوم الحكومة بفرض غرامة تعادل ١,٢ مليون دولار ، كما أنه إذا فشل مقدمو الشبكات الاجتماعية مرة أخرى في تعيين ممثل في غضون ٣٠ يوماً من أول غرامة عليهم، سيتم تغريم الشركة مرة أخرى مبلغ ٣٠ مليون ليرة تركية إضافية ، وإذا استمر مقدمو الشبكات الاجتماعية في عدم تنفيذ ذلك، ستقوم الحكومة بمنع (ICTA's SNP) من تقديم خدمات إعلانية في تركيا، كما أنه إذا كان SNP لا يزال يرفض الامتثال لتعيين ممثل مع ثلاثة أشهر من صدور قرار حظر الإعلان، فسوف تطلب هيئة تكنولوجيا المعلومات (ICTA) تخفيض عرض النطاق الترددي لخدمات (SNP) بنسبة ٥٠% وأخيراً إذا استمر (SNP)'S في عدم الامتثال ، يمكن لهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTA) أن تطلب من المحكمة بتخفيض عرض النطاق الترددي بنسبة ٩٠٪.

بدءاً من نوفمبر ٢٠٢٠ ، تعرض كل من Facebook و Instagram و TikTok و Twitter و YouTube لغرامة قدرها ١,١٨ مليون دولار لعدم الامتثال للقانون الجديد المعدل لتعيين ممثل محلي في تركيا، وعدم تنفيذ طلبات إزالة المحتوى، وتخزين المستخدم البيانات داخل الدولة.

كما انه في الآونة الأخيرة وتحديداً في يناير ٢٠٢١ ، قامت الحكومة بحظر الإعلانات على تويتر ، وبث الفيديو المباشر ، و Periscope ، و Pinterest تطبيقاً لقانون وسائل التواصل الاجتماعي المعتمد حديثاً. يأتي ذلك لقيام الحكومة باتخاذ خطوات صارمة في تنفيذ قانون الإنترنت الجديد الذي تم إقراره. وقد جاءت قرارات الحكومة رداً على امتناع المنصات من الامتثال لتنفيذ القانون ورفض تعيين ممثلين محليين للتعامل مع طلبات الحكومة وذلك وفقاً لما جاء بالتشريع، ومع ذلك استجاب موقع التواصل الاجتماعي Facebook لاحقاً لمتطلبات القانون.

وقد أعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية في مواجهة للانتقادات الدولية والوطنية ، أن التشريع يستند إلى قانون إنفاذ الشبكات في ألمانيا المعروف باسم قانون NetzDG ، والذي يتطلب من مواقع ومنصات شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي اتخاذ موقف أكثر فاعلية ضد التحريض على الكراهية والعنف من خلال وسائل الإعلام.

الرئيس التركي يقوم بصفة مستمرة بقمع وسائل الإعلام من خلال مهاجمة واحتجاز الناشرين والصحفيين ، وفي بحث لإحدى المنظمات الدولية حول ثقة الجمهور في وسائل الإعلام في تركيا ؛ كشف أن ٦٩% من المستجيبين أعربوا عن مخاوفهم بشأن تأثير القيود في تركيا ، بينما كشف ٦٤% أنهم يخشون أن تقيد الحكومة أنشطتهم على الإنترنت، كما أن المواطنون الأتراك لا يثقون في الإعلام التركي ، حيث يتجهون إلى شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كمصادر بديلة للمعلومات والأخبار، وهو ما تحجبه الحكومة حالياً.

كجزء من خطتها الإستراتيجية حجبت الحكومة العديد من المواقع الإلكترونية للحد من المصادر الإعلامية، مما أدى إلى حصول تركيا على ١ من ٤ في مركز الإعلام المستقل عام ٢٠٢١، وعلى الرغم من استمرار قلة الصحف والمواقع الإلكترونية في العمل بشكل مستقل عن الحكومة فإن وسائل الإعلام السائدة في تركيا تعكس مواقف الحكومة وسياساتها ، حيث تتعرض وسائل الإعلام المستقلة لضغوط حكومية شديدة وتستهدف باستمرار مقاضاتها.

وعلى العكس من ذلك، تزعم الحكومة بأن أحد الأسباب الرئيسية وراء حجب المواقع هو أن محتوى وسائل التواصل الاجتماعي لا يتناسب في كثير من الأحيان مع معايير وقيم الأمة التركية. ، فعلى سبيل المثال ورداً على ممثل تركي تسبب في رد فعل عنيف على Netflix من خلال تمثيل شخصية مثلي الجنس عام ٢٠٢٠، قال الرئيس "هل تفهم الآن لماذا نحن ضد منصات وسائل التواصل الاجتماعي مثل YouTube و Twitter و Netflix؟ هذه المنصات لا تناسب هذه الأمة، نريد إغلاقها والسيطرة عليها من خلال تقديم مشروع قانون إلى البرلمان في أسرع وقت ممكن."

فضلاً عن ذلك، شددت الحكومة على الحريات الأساسية للمواطنين في عام ٢٠٢٠ من خلال حجب ١٦,٧٩٧ عنواناً على الويب، حيث تم حظر (١٣٣٤) موقعاً من قبل وزارة الصحة ومعهد المعدات الطبية. وفقاً للقانون رقم (٥٦٥١) ، كما أنه في عام ٢٠١٩ حضرت تركيا ١٣٠ ألف موقع في تركيا ، و ٧ آلاف حساب على تويتر، و ١٠ آلاف مقطع فيديو على يوتيوب، و ٦٢٥١ مشاركة على فيسبوك. من عام ٢٠١٤ حتى الربع الأخير من عام ٢٠١٩ ، تم حجب ٤٠٨٣٩٤ موقعاً، وفقاً لمؤسسة حرية التعبير (DÖFI).

في عام ٢٠١٩ أيضًا، فرض البرلمان التركي قيودًا على وسائل الإعلام ، حيث قامت الحكومة بوضع خدمات الفيديو عبر الإنترنت تحت مراجعة المجلس الأعلى للبت (KÜRT) وهو منظم البث في البلاد ، كما كشفت تقارير أخرى أن الحكومة أغلقت ١٥٠ منفذًا إعلاميًا كجزء من موجة القمع الحكومية على حرية الإعلام.

كل هذه الإجراءات الحكومية تعكس سيطرة الحكومة التدريجية على وسائل الإعلام ومحاولات الحكومة إعادة تشكيلها لتكون موالية للحكومة والالتزام بالقواعد واللوائح الحكومية ، وقد أدت الإجراءات المفروضة إلى مزيد من تقييد البيئة التي يمكن لقليل من وسائل الإعلام العمل فيها بحرية، مما أدى إلى عدم ثقة المواطنين في وسائل الإعلام التركية.

حرية التعبير

في مايو ٢٠١٩ قال الرئيس التركي أردوغان: "حرية التعبير هي أهم ركائز الديمقراطية"، ومع ذلك فإن الوضع الحالي في تركيا يكشف عكس ذلك تمامًا، حيث يفتقر الجمهور إلى عدد كبير من المواقع الإلكترونية والمعلومات ذات الجودة بسبب قمع الحكومة لوسائل الإعلام والصحافة.

إن حرية التعبير في أزمة في تركيا ، حيث أن المواطنين الأتراك هم الضحايا الرئيسيون للقمع على وسائل الإعلام ولا يتمتعون بحرية انتقاد أو معارضة الحكومة أو سياساتها دون المخاطرة بالتحقيق أو الغرامات أو الاحتجاز، كما أن الحكومة تقيّد أيضًا الأقليات المنتسبة لوجهات نظر دينية أو ثقافية مختلفة من حرية التعبير.

لقد أغلقت حكومة أردوغان دورًا إعلامية وأصبحت معظم الصحف والقنوات التلفزيونية ذات النفوذ مملوكة لأشخاص موالين للنظام. كما يتخذ المواطنون الأتراك إجراءات احترازية عند ممارسة حقوقهم في التعبير بحرية عن وجهات نظرهم في الأماكن العامة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي بسبب الرقابة.

علاوة على ذلك ، فقد أثر فيروس كوفيد-١٩ بشدة على الصحة والقطاع الاقتصادي في جميع البلدان ، وفي تركيا هدد الوباء الاقتصاد التركي وقوض ثقة الجمهور في الحكومة، مما دفع السلطات إلى التلاعب وتزييف البيانات والمعلومات الصحية الرسمية المتعلقة بالفيروس، كما أجرت الحكومة مجموعة من التحقيقات ضد المهنيين الطبيين الذين ينشرون معلومات مستقلة عن الحكومة ويحتجزون أولئك الذين ينتقدون الحكومة علنًا أو على منصات الإنترنت ، حيث تم أيضًا اعتقال مئات المواطنين بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي المتعلقة بفيروس كورونا وردود فعل الحكومة ، كما أنه خلال عام ٢٠٢٠ تم اعتقال المئات من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لنشرهم تعليقات حول وضع كوفيد-١٩، بينما تم اعتقال آخرين بسبب تناولهم قضايا تتعلق بالاقتصاد والإرهاب والإرهاب.

فرضت تركيا أيضًا قيودًا على وسائل التواصل الاجتماعي للمستخدمين الذين ينشرون مشاركات استفزازية انتقادية حول فيروس كورونا ، وبحلول مارس ٢٠٢٠ ، صرح وزير الداخلية أنه تم تحديد ما يقرب من ٢٠٠٠ حساب على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التعليقات ومشاركة الصور الاستفزازية حول تفشي كوفيد-١٩، مما أدى إلى اعتقال ٤١٠ أشخاص، وفي مايو ٢٠٢١، اعتقلت السلطات التركية حوالي ٥١٠ مواطنين أترك انتقدوا الحكومة لنشرها معلومات كاذبة عن الوباء على وسائل التواصل الاجتماعي.

كان المجتمع الدولي يأمل في أن تتمكن تركيا من تحسين الوضع المضطهد الذي يعيشه مواطنوها خلال الوباء؛ ومع ذلك، فقد استغللت الحكومة الوضع لمصالحها الخاصة واغتنتمت هذه الفرصة لصالحها ، وتواصلت تركيا قمعها وتقييدها لحرية الصحافة والإعلام والتعبير من خلال اتخاذ إجراءات ومحاكمة كل من يعارض الحكومة.

خاتمة

قدم هذا التقرير نظرة ثاقبة للوضع المتدهور لحرية الصحافة والإعلام والتعبير في تركيا حيث تواصلت الحكومة وضع تدابير للحد من حريات المواطنين وتقييدها ، وفي أعقاب محاولة الانقلاب في عام ٢٠١٦ تدهورت الحريات الأساسية مثل حرية الصحافة والإعلام والتعبير بشكل مطرد ، وهكذا استهدفت الحكومة التركية وسائل الإعلام، واعتقلت الصحفيين، وسجنت منتقدي الحكومة بحجة حماية الحكومة من التدخل الأجنبي والإرهاب والمعلومات الكاذبة والقيم غير المطابقة للمجتمع التركي، كما سنت الحكومة قوانين لتوسيع سلطتها القانونية للسيطرة على مزودي خدمات الإنترنت، ومستخدمي الوسائط الاجتماعية والمحتوى المشترك عبر الإنترنت.

استغل الرئيس أردوغان حالة الطوارئ وزاد من الصعوبات على الصحافة والإعلام من خلال فرض قيود جديدة على وسائل الإعلام، وكبح حرية التعبير، وزيادة الرقابة على الصحافة. بهدف استخدام الوضع الحالي كذريعة لزيادة التضييق على وسائل الإعلام المعارضة القليلة المتبقية، وإسكات الصحفيين في محاولة لمنع الانتقادات للحكومة.

تُظهر الحكومة اهتمامًا متزايدًا باحتواء الحقوق الأساسية للمواطنين الأتراك من خلال زيادة سلطة الرئيس وقمع أصوات المواطنين، ويعاني المواطنون من جو قمعي، وحرية تعبير محدودة، ورقابة على وسائل الإعلام، وصحافة مكبوتة، كما أن الخوف المتزايد من الصحفيين والإعلاميين أدى إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والمقاضة والعنف ضد المعارضة إلى خلق هذه البيئة القمعية الصعبة، والتي تمنع الصحفيين والمواطنين من ممارسة حقوقهم وحرية الصحافة والإعلام.